ان هذه المقاييس الصعب تحديدها والسهل التلاعب بها ، تمكن كارتلات الصناعات المتصلة بالسلاح من ان تدفع الامور بالاتجاه الذي يخدم مصالحها عبر افتعال توترات وهمية ، او الإبقاء على توترات قائمة ، او نشر معلومات عن تطورات مهمة في مستوى تسليح المعسكر الآخر (كما حصل قبل اشهر في الحديث عن تفوق الاتحاد السوفياتي في عدة مجالات عسكرية) ٠

ثانيا : ان الانفاق العسكري يضيف ولا ينافس اي طلب خاص لاي صناعة بمفردها ٠

ثالثا : ان معدل تبديل الاسلحة عال وسريع ، الامر الذي يجعل الانفاق دائما ومستمرا ، وقد اصبح واضحا ان العديد من المؤسسات ما تكاد تطور سلاحا باتجاه معين حتى تطور الاسلحة المضادة بشكل يعطل فعالية هذا السلاح ، لتتمكن من تطوير السلاح مرة ثانية وهلم جرا ٠

رابعا : ان تطور وسائل التدمير ودخول العالم في سباق التسلح النووي يجعل من الضرورة ان يبقى القطاع المتصل بصناعة الاسلحة مستنفرا بشكل دائم ، لان من طبيعة الحرب النووية انها لا تترك مجالا ووقتا لتعبئة الصناعات المدنية بالاتجاه العسكري كما كان يحصل في الحروب العالمية السابقة ٠

خامسا : ان متطلبات السباق النووي ترفع الى درجة كبيرة من حجم ومستوى الانفاق العسكري نظرا لتكلفتها العالية ودقتها وحساسيتها ٠

وبالمقابل يعارض اصحاب هذه النظريات اي توسع جدي في الانفاق الحكومي في مجالات اخرى باعتبار ان مجال الهدر فيها محدود وانها تضع الحكومة في تنافس مباشر مع بعض القطاعات والصناعات ، وانها ترفع من مستوى الطبقات العمالية والفقيرة على نحو يجعلها في مركز تفاوضي اقوى مع ارباب العمل كما انه ينمي داخل الدولة اتجاهات تدعو لتقوية القطاع العام وحصر المؤسسات الخاصة بانتاج البضائع والخدمات فقط ٠

الفرق بين الولايات المتحدة والمانيا واليابان :

وحين تتم مواجهة اصحاب هذه النظريات بالحقيقة القائلة بأن هناك دولا رأسمالية متقدمة تمكنت من النهوض الاقتصادي رغم انها لم تعط الانفاق العسكري الحجم الذي له في الولايات المتحدة ، يجيب هؤلاء بأن هناك فروقا هامة بين الوضع في الولايات المتحدة وتلك الدول كاليابان والمانيا الغربية وغيرهما ٠

يقول هؤلاء :